

الممارسات المحاسبية المضللة ودورها في ظهور الأزمة المالية العالمية دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدققين والأكاديميين في عدد من الجامعات العراقية

م. د. ضياء زامل أ. م. فراس خضير عباس
خضير* الزبيدي**

د. أسيل جبار عنبر***

المستخلص:

يهدف البحث بشكل رئيس إلى بيان الممارسات المحاسبية المضللة ودورها في ظهور الأزمة المالية العالمية، إذ تعد تلك الممارسات من أخطر التحديات التي تواجه عملية إظهار الأداء الحقيقي للوحدة الاقتصادية لما تنطوي عليه من تضليل لمستخدمي القوائم المالية من خلال التدخل المتعمد في عمليات القياس والإفصاح للتأثير في الأرقام المحاسبية، مستغلة بذلك المرونة في المعايير المحاسبية للاختيار بين الطرائق والسياسات المحاسبية لتحقيق أهداف الإدارة وبالشكل الذي يؤدي إلى افتقار مصداقية وملانة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية وتكوين انطباع مختلف عن الأداء الحقيقي للوحدة الاقتصادية لدى مستخدمي القوائم المالية. وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها: أن الممارسات المحاسبية المضللة بأنواعها ساهمت في نشوء الأزمات المالية العالمية من خلال تضليل المستثمرين والآخرين من أصحاب المصلحة بالتلاعب في القوائم المالية بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي للممارسات المحاسبية المضللة على جودة المعلومات المحاسبية. وأخيراً تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص بأثار تلك الممارسات على قراراتهم، ولا يتأتى ذلك إلا بتكاتف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة في سوق العراق للأوراق المالية، وأجهزة التدقيق، والجامعات والمعاهد المتخصصة من خلال إقامة مؤتمرات وندوات لتوعية مستخدمي التقارير المالية بتلك الممارسات وأثرها في نشوء الأزمات المالية العالمية وفقدان مصداقية وملانة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: الممارسات المحاسبية المضللة، الأزمة المالية، المعلومات المحاسبية.

* جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد

** جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد

*** ديوان الرقابة المالية الاتحادي

Misleading Accounting Practices and their Role in the Emergence of the Global Financial Crisis:

An exploratory study of the opinions of a sample of auditors and academics in a number of Iraqi universities

Abstract

The aim of this research is to demonstrate the misleading accounting practices and their role in the emergence of the global financial crisis. These practices are considered one of the most serious challenges facing the process of showing the real performance of the economic unit, which involves misleading for the users of the financial statements through deliberate intervention in the measurement and disclosure operations to affect the accounting numbers. These practices make use of flexibility in accounting standards to make a selection among the accounting methods and policies to achieve management objectives in a manner that leads to a lack of credibility and adequacy of the accounting information contained in the financial statements and creating a different impression for those users concerning the real performance of the economic unit.

The research has reached a number of conclusions. Chief among them is that the misleading accounting practices have contributed in the emergence of global financial crises by shading investors and other stakeholders by manipulating the financial statements, as well as the negative impact of accounting practices that are misleading on the quality of accounting information.

Finally, a number of recommendations have been presented. The most important of which is that the users of financial reports in general and investors in particular, must be fully aware of the effects of these practices on their decisions. This can only be fulfilled by intensifying efforts between the relevant authorities represented by the Iraqi stock market, auditing tools, specialized universities and institutes. This is done through holding conferences and seminars to inform financial reporting users of such practices and their impact on the emergence of global financial crises and loss of credibility and adequacy of the accounting information contained in the financial statements.

Key words: Misleading Accounting Practices, Financial Crisis, Accounting Information.

المقدمة:

تسعى الوحدات الاقتصادية إلى نشر القوائم المالية التي تتضمن المعلومات المحاسبية المفيدة لقرارات المستثمرين والآخرين من أصحاب المصلحة في الكثير من المجالات ذات الصلة بنشاطاتها، شرط أن تمتاز تلك المعلومات بالجودة وان تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة بالملائمة والتمثيل الصادق لكي تكون تلك القوائم معبرة عن الأحداث بصورة أكثر واقعية ليتسنى من خلالها تقويم وضع الوحدة الاقتصادية والحكم على سلامة أدائها المالي حتى تتمكن جميع الأطراف ذات العلاقة من مستثمرين ومقرضين حاليين ومستقبليين وجهات حكومية وغيرهم، من اتخاذ القرارات الرشيدة فيما يتعلق بالاستثمار والبيع والإقراض.

وقد تتعرض هذه المعلومات إلى ممارسات محاسبية مضللة من قبل الإدارة للتلاعب والتحريف، من خلال التدخل في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي للتأثير في الأرقام المحاسبية المقرر عنها مستغلة بذلك المرونة في المعايير المحاسبية للاختيار بين الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة استجابة لدوافع وضغوط كثيرة مما يؤدي في النهاية إلى تضليل مستخدمي هذه المعلومات المحاسبية. ونتيجة لهذه الممارسات ظهرت العديد من الأزمات والفضائح المالية الكبرى في الشركات العالمية التي هزت مصداقية وعدالة القوائم المالية المنشورة ومصادقية معديها ومدققها، لذلك بدأ الاهتمام يفرض نفسه على أرض الواقع للبحث عن طبيعة الممارسات المحاسبية المضللة التي تقوم بها الإدارة وأثرها على نتائج الأداء المالي التي تعكسها المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية والتي تعتبر المرشد الأساسي للأطراف المستفيدة منها في اتخاذ قراراتها.

أولاً: منهجية البحث ودراسات سابقة

المحور الأول: منهجية البحث:

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تعرض الأسواق المالية على المستوى الدولي والإقليمي إلى الارتباك والتأزم نتيجة الأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى تراجع مستوى الثقة لدى مستخدمي التقارير المالية في مهنة المحاسبة ومخرجاتها، وذلك لضعف محتوى المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية إضافة لافتقارها لخصائص الجودة، كما أظهرت هذه الأزمة مستوى ضعف الأنظمة المحاسبية المطبقة في كثير من الدول بشكل واضح، إذ تبين أن الأداء المحاسبي فيها تضمن ممارسات محاسبية مضللة، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود مصداقية وموثوقية فيما تنتجه هذه الأنظمة المحاسبية من معلومات تكون في كثير من الأحيان مضللة ولا تصلح أساساً لاتخاذ القرارات. وانعكاساً لما أحدثته هذه الأزمة من تأثيرات سلبية امتدت خلال فترة قصيرة إلى معظم دول العالم، فإنه لا يمكن اعتبار العراق بمنأى عن التداعيات السلبية لهذه الأزمة حتى وإن كان تأثيرها غير مرئي، ولذا فقد جاء هذا البحث ليجيب عن الأسئلة الآتية:

1. هل أدى استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية) إلى ظهور الأزمة المالية؟

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

1.2. هل توجد علاقة ما بين الأزمة المالية وفقدان الملائمة والمصادقية في المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية نتيجة لإتباع الممارسات المحاسبية المضللة من قبل إدارات الوحدات الاقتصادية؟

أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم الأزمة المالية العالمية والأسباب التي أدت إلى حدوثها وتداعيات على اقتصاديات العالم وسبل علاجها، بالإضافة إلى التعرف على مفهوم الممارسات المحاسبية المضللة وأهم ودوافعها.
2. أظهر انعكاس تطبيق الممارسات المحاسبية المضللة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية ودورها في نشوء الأزمة المالية العالمية.
3. الوصول إلى مجموعته من الاستنتاجات التي يمكن من خلالها تقديم جملة التوصيات والمقترحات، والتي تسهم في تقليل مخاطر الأزمات المالية وتداعياتها على القطاعات الاقتصادية.

Formatted: Right, Space After: 10 pt

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من وجهة نظر الباحثون في أن موضوع الممارسات المحاسبية المضللة له علاقة مباشرة بمصادقية وموضوعية المعلومات المحاسبية التي تقدمها الوحدات الاقتصادية لبورصة الأوراق المالية والمستثمرين والآخرين من أصحاب المصلحة في الكثير من المجالات ذات الصلة بنشاطاتها ونشوء الأزمة المالية، بالإضافة إلى بيان الآثار السلبية الناتجة عن الممارسات التي تتبعها إدارة الوحدات الاقتصادية في إعداد التقارير والقوائم المالية، وعلى ذلك فإن هذا البحث يمكن أن يمثل خطوة على طريق وضع أسس موضوعية من شأنها العمل على الحد من الممارسات التي يترتب عليها تحريفات جوهرية تؤدي إلى الإضرار بمصالح العديد من الأطراف ذات العلاقة بالوحدات الاقتصادية، وبالتالي الإضرار بالاقتصاد القومي على مستوى الدولة بصفة عامة، فضلاً عن كشف وتبيان دور الأزمة المالية في تراجع مستوى الثقة في المعلومات المحاسبية لدى مستخدمي التقارير المالية في العراق

Formatted: Space After: 0 pt

فرضيات البحث:

1. أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في قائمة المركز المالي يؤدي إلى نشوء الأزمة المالية.
2. أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في قائمة الدخل يؤدي إلى نشوء الأزمة المالية.
3. أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في قائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى نشوء الأزمة المالية.
4. أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤثر بشكل سلبي على جودة الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.
5. أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤثر بشكل سلبي على جودة الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الخارجيين والداخليين والمحاسبون والأكاديميين في بعض الجامعات العراقية وكانت عينة البحث عينة عشوائية، وبناء عليه فقد تم توزيع (135) استبانته وكان عدد الاستبانات التي تم استلامها (127) استبانته، منها (120) استبانته صالحة للتحليل وتمثل ما نسبته (89%) من الاستبانات الموزعة. ويعتقد الباحثون أن العينة المختارة تعتبر كافية لأغراض الدراسة الميدانية، كما واجه الباحثون صعوبة في التعرف على أعداد المدققين الخارجيين والداخليين والمحاسبون والأكاديميين في الجامعات العراقية، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الاستبانات قد تم تسليمها / واستلامها باليد.

Formatted: Space After: 0 pt

منهج البحث:

أ. **المنهج الاستقرائي:** من خلال الكتب والرسائل والدوريات والانترنت لتغطية الإطار النظري للبحث.

1. **المنهج العملي:** من خلال قيام الباحثون بتصميم استبانته بناء على الإطار النظري للبحث، إذ قام الباحثون بتحكيماها بواسطة عدد من مراقبي حسابات مهنيين ومن قبل بعض أساتذة المحاسبة والتدقيق في كليات الإدارة والاقتصاد في الجامعات العراقية والأخذ بملاحظاتهم لإثراء البحث وتوزيعها على عينة البحث.

Formatted: Normal, Left, After: 0", Add space between paragraphs of the same style, No bullets or numbering

ب.

Formatted: Right, Space After: 10 pt

أساليب جمع البيانات والمعلومات:

1.أ. البيانات والمعلومات الثانوية الخاصة بالجانب النظري:

اعتمد الباحثون في جمعها على أحدث المصادر من الكتب والدوريات والبحوث والرسائل والأطاريح الجامعية المختصة منها العربية ~~أو~~ الأجنبية والتي لها علاقة بموضوع البحث بالإضافة إلى استخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

2.ب. البيانات والمعلومات الأولية الخاصة بالجانب الميداني:

اعتمد الباحثين في الدراسة الميدانية على المقابلات الشخصية بالإضافة إلى استمارة الاستبانة بوصفها مصدرا مهما للحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة وتم تصميمها في ضوء أهداف وفرضيات البحث وتضمنت الاستبانة أولا مقدمة تعريفية بينت طبيعة الدراسة وتعريف لبعض المصطلحات الواردة فيها، وثم الأسئلة التي غطت جوانب البحث الرئيسة بما يتناسب مع أهداف البحث واختبار فرضياته، وقسمت الأسئلة إلى مجموعتين المجموعة الأولى تضمنت الأسئلة العامة (الديموغرافية) والخاصة بعينة البحث، والمجموعة الثانية الأسئلة الخاصة باختبار فرضيات البحث وذلك بما يعكس ويمكن من قياس فرضيات البحث.

حدود البحث:

الحدود المكانية: اقتصر البحث على المدققين الخارجيين والداخلين والمحاسبون والأساتذة الجامعيين العاملين في عدد من الجامعات الحكومية العراقية.

الحدود الزمانية: غطى البحث العينة المختارة للعام 2018.

المحور الثاني: دراسات سابقة:-

1. الزيادات والخرابشة (2013) بعنوان: (أثر الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية: حالة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الأردني)

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على سوق الأوراق المالية الأردني، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص وتم التوصل لعدد من النتائج كان أهمها: أن هذه الأزمة تنفرد من حيث الكم والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثير البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات، وأن هناك تخبّطاً ملحوظاً بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة.

Formatted: Normal, After: 0", Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: أ. ب. ... + Start at: 1 + Alignment: Center + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Normal, After: 0", Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: أ. ب. ... + Start at: 1 + Alignment: Center + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Normal, Justified, Indent: Before: 0.5", Don't add space between paragraphs of the same style

Formatted: Space After: 0 pt

2. غنيمي (2011) بعنوان: (إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال - دراسة اختبارية)

يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدفاً رئيسياً ألا وهو محاولة إيجاد علاقة ربط بين مستويات الشفافية وبين الممارسات التي تقوم بها إدارة الأرباح في منظمات الأعمال لتحقيق مصالحها الخاصة علي حساب مصالح المساهمين، وذلك بهدف وضع إطار مقترح للشفافية يمكن من خلاله الحد من ممارسات إدارة الأرباح بحيث يمكن تحقيق نوع من التوازن بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين وباقي الأطراف الأخرى. وتم التوصل لعدد من النتائج كان أهمها: أن ترسيخ مبادئ الشفافية وزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي يعد من الأمور التي لها أهمية كبيرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تلجأ إليها إدارة المنظمة لتحقيق أهدافها الخاصة دون مراعاة لأهداف المساهمين أولاً أي أطراف أخرى لها علاقة بمنظمة الأعمال وأن الإطار المقترح لتحقيق الشفافية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تمارسها الإدارة لتحقيق أهدافها الخاصة، يمكن أن يتم التوصل إليه من خلال التركيز على محاوره الأربعة.

3. النجيب وحمد (2011) بعنوان: (بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية)

هدف البحث إلي تحديد مدى تأثير بدائل القياس المحاسبي علي إدارة الإرباح في المنشآت الصناعية.توصل البحث إلى عدة نتائج منها :تستخدم إدارة المنشأة الصناعية طريقة القسط المتناقص في إهلاك الأصول الثابتة لأنها تؤدي إلى انخفاض رقم الربح في السنوات الأولى من عمر الأصل.عند قيام الإدارة بتغيير طرق تقويم المخزون السلعي آخر العام من فترة لأخرى يؤدي إلى التأثير في تكلفة البضاعة المباعة وعلى الأرباح.

4. دراسة Rabin (2004) بعنوان: (Determinates of Auditors Attitudes Toward Creative Accounting)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات المدققين نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية، والعوامل التي تؤثر في ممارسات المحاسبة الإبداعية في بريطانيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات المدققين نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتمد على طبيعة الأسلوب المستخدم، وموقف الإدارة من هذه الممارسات وأشارت كذلك إلى أن ممارسة المحاسبة الإبداعية تتأثر بعددٍ من العوامل الداخلية والخارجية، تتمثل العوامل الداخلية منها بنتائج مالية غير متوقعة، والرغبة في الحصول على تمويل وقروض خارجية وضعف السيطرة على المنشأة الناجم عن ضعف الإدارة وأخلاق المديرين والنظام الإداري المستخدم، فيما إذا كان هناك تركيز للصلاحيات بأيدي أفراد محددين أم لا، أما العوامل الخارجية فتتمثل في تركيبة ملكية المنشأة.

أهم ما يتميز به البحث الحالي عن دراسات سابقة:

تطرقَت الدراسات السابقة إلى بيان حيثيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على سوق الأوراق المالية الأردني، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة

بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص. وقياس اتجاهات المدققين **نحو** ممارسات المحاسبة الإبداعية، والعوامل التي تؤثر في ممارسات المحاسبة الإبداعية بالإضافة إلى تحديد مدى تأثير بدائل القياس المحاسبي علي إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية فضلا عن إيجاد علاقة ربط بين مستويات الشفافية وبين الممارسات التي تقوم بها إدارة الأرباح في منظمات الأعمال لتحقيق مصالحها الخاصة علي حساب مصالح المساهمين، وان هذا البحث يشترك ببعض جوانب الدراسات السابقة ولكن الذي يميزه بأنه يسعى لمعرفة الممارسات المحاسبية المضللة ودورها في نشو الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية من خلال دراسة تحليلية لآراء عينة من المدققين والأكاديميين في بعض الجامعات العراقية.

ثانيا: الإطار النظري للبحث

مفهوم الممارسات المحاسبية المضللة:

أن المستثمرين والمحللون الماليون ينظرون إلى أرباح الشركات لتحديد توقعاتهم الخاصة بقيمة **لوا** أسعار أسهمها، فالشركات ذات الأرباح القليلة تكون أسعار أسهمها أقل من الشركات ذات الأرباح العالية، أي أن قابلية الشركة في توليد الأرباح المستقبلية تلعب دوراً مهماً وأساسياً في تحديد أسعار أسهمها، فلقد أوردت الأدبيات المحاسبية العديد من التعاريف للممارسات المحاسبية المضللة منها ما يأتي:

" عملية التدخل من جانب الإدارة والتي تستهدف التلاعب في التقارير المالية، والقصد منها تحقيق المنافع الخاصة لها (Schipper, 1989: 92)

" أي سلوك تقوم به الإدارة للتأثير في الدخل الذي يظهر في القوائم المالية ولا يحقق أية مزايا اقتصادية حقيقية **لوا** فعليه للشركة، وقد يؤدي في الواقع إلى إضرار بالشركة على المدى الطويل " Merchant & Rockness, 1994: 79).

" استخدام المدراء أحكامهم وتقديراتهم الشخصية في الإبلاغ المالي وفي هيكلة المعاملات لتغيير التقارير المالية أما بهدف تضليل بعض المساهمين حول الأداء الحقيقي للشركة، **لوا** للتأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلن عنها " (Healy & Wahlen, 1999: 6).

- " الاختيار المدروس من بين الطرائق والسياسات المحاسبية التي تكون من ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من أجل تعظيم المنفعة الشخصية للإدارة **لوا** لتعظيم قيمة الشركة " (Ronser, 2003: 362).

دوافع الممارسات المحاسبية المضللة:

لقد بين العديد من الدراسات في الأدب المحاسبي دوافع الإدارة في تبني الممارسات المحاسبية المضللة التي تؤدي إلى تغيير رقم الربح المتحقق، حيث أن هناك الكثير من الدوافع لهذه الممارسات والتي منها ما يجعل الإدارة تخفض من الأرباح المتحققة إلى مستوى معين، ودوافع أخرى يجعلها ترفع من هذه الأرباح، ومن الدوافع ما يجعل الإدارة تقوم بتمهيد دخلها لمنع **لوا** تقليل التقلبات والتذبذبات في أرباحها السنوية، ومن هذه الدوافع الآتي:

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Justified, Space After: 0 pt, Don't add space between paragraphs of the same style, Bulleted + Level: 1 + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Space After: 0 pt

أ- الدوافع التعاقدية:

أولاً: خطة حوافز الإدارة:

على الرغم من أن المهمة الرسمية للإدارة هي تحقيق أقصى المكاسب للشركة إلا أنها قد تمتلك دوافع شخصية تختلف عن تلك المتعلقة بتحقيق الهدف الأساس للشركة تدفعها إلى اتخاذ قرارات وتصرفات من شأنها التأثير سلباً في قيمة الشركة ومن ثم التأثير في مصالح الأطراف الأخرى (العبيدي، 84: 2008-85)، فعندما ترتبط حوافز ومكافآت الإدارة برقم الربح المتحقق، فإن هناك دوافع قوية لدى المديرين لإدارة أرباح شركاتهم للوصول بها إلى مستوى الربح الذي يمكنهم من الحصول على أقصى منفعة ممكنة (الحجيا، 2009: 14).

ثانياً: تغيير الإدارة:

يُعدُّ ما تحقق من صافي ربح في نهاية المدة المحاسبية مقياساً لتقويم أداء الإدارة في الكثير من الشركات ولذلك يلجأ المدراء إلى اختيار الطرائق والإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى الممارسات المحاسبية المضللة، والهدف من ذلك إعطاء انطباع جيد للأطراف الأخرى عن أداء الإدارة بالشكل الذي يحقق رضا المساهمين والأطراف الأخرى عن إدارة الشركة ومن ثم تحسين علاقة الإدارة بالمساهمين والمالكين، إذ أن الإدارة ترغب في زيادة رقم الربح أولاً تحقيق سلسلة مستقرة نسبياً من الأرباح على مدار عدة سنوات وذلك لدعم مراكزها الوظيفية واستخدامها كقناع لمشاكل الأداء الضعيف (حرب، 2007: 98).

ثالثاً: التوافق مع شروط سداد عقد الدين (الاقتراض):

عندما تتقدم الشركة بطلب للحصول على قرض يجب أن توافر القوائم المالية تأكيداً على قدرة الشركة على سداد التزاماتها، لذلك يمكن أن تلجأ الشركة إلى الوسائل والأساليب المحاسبية التي تفي بمتطلبات الحصول على القروض وإظهار مركز مالي قوي يفيد بمقدرتها على السداد (Henderson et al., 1992: 336).

ب- دوافع سوق رأس المال

أولاً: التأثير على أسعار الأسهم:

تُعدُّ أسعار الأسهم السوقية وعوائدها من العوامل المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية المتبعة للتأثير في رقم الربح المعلن عنه، فرقم الربح المعلن عنه له تأثير في القيمة السوقية للشركة، فالإدارة تستطيع التأثير في أسعار الأسهم من خلال زيادة الأرباح الحالية وتجنب الخسارة والحفاظ على الأرباح بالسنوات اللاحقة وعدم تخفيضها (Jackson & Pitman, 2007: 2).

ثانياً: تمهيد الدخل:

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Justified, Space After: 0 pt, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: أ. ب. ت. ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0" + Indent at: 0.25"

Formatted: Space After: 0 pt

تفضل إدارات الشركات بشكل عام الإبلاغ عن اتجاه ثابت لنم والأرباح بدلاً من أرباح متقلبة في سلسلة من الارتفاع والانخفاض، ويُعد تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى أ-أ الاتجاه المرغوب أ-أ المستهدف ويعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن أ-أ المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة (حمادة، 2010: 99).

ب-ب الدوافع التشريعية أ-أ التنظيمية:

أولاً: التكاليف السياسية:-

هي تلك التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة التدخلات الخارجية من قبل جهات الضغط السياسي المختلفة وتأخذ هذه التدخلات أشكال مختلفة مثل زيادة معدلات الضريبة ومنع سياسة الاحتكار وغيرها، وتُعدّ مثل هذه التكاليف بمثابة أعباء إضافية تتحملها الشركة (الداعور، عابد، 2009: 829).

ثانياً: الدوافع الضريبية:-

تعد المدفوعات الضريبية من بين أهم الدوافع الممارسات المحاسبية المضللة فالإدارة تأخذ بالحسبان عند اختيارها للطرائق والإجراءات المحاسبية تأثيرها على المدفوعات الضريبية ومن المحتمل أن تختار الإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الدخل المعلن بقصد تقليل المدفوعات الضريبية (الداعور، عابد، 2009، 826).

الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف الممارسات المحاسبية المضللة والحد منها:

لا شك في أن مكافحة الممارسات المحاسبية المضللة يعد من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالممارسات المحاسبية المضللة وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها، وفيما يلي نعرض أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن الممارسات المحاسبية المضللة والحد منها وذلك كالآتي: (لطي، 2009: 12-13).

4.أ. الالتزام بمعايير محاسبية عالية الجودة.

4.ب. الالتزام بمعايير تدقيق عالية الجودة.

4.ت. تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية.

4.ث. الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية.

4.ج. تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم.

Formatted: Justified, Space After: 0 pt, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: أ. ب. ت. ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0" + Indent at: 0.25"

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: أ. ب. ت. ... + Start at: 1 + Alignment: Center + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

لجـ. إلزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات للح وضع مؤشرات كمية لقياس جودة الأرباح ونشرها على المتعاملين في سوق المال.

مفهوم الأزمة المالية:

تطرق العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهوم الأزمة المالية من وجهات نظر عديدة، فقد عرفت الأزمة المالية بأنها " الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع **لـو** أكثر من الموجودات، والموجودات إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما موجودات مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي **لـو** للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، **لـو** أنها حقوق ملكية للموجودات المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية للنفط **لـو** للعملات الأجنبية مثلاً (فإذا انهارت قيمة موجودات ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس **لـو** انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، **لـو** في عملة دولة ما، **لـو** في سوق العقارات، **لـو** مجموعة من مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد (Mishkin, &Eakins, 2009: 409). كما يمكن تعريف الأزمة المالية " بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما **لـو** مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية (2) (Jicling, 2008).

أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي:

تعددت وجهات نظر الكتاب والباحثين حول أسباب الأزمة المالية العالمية وقد تمثلت أهمها فيما يأتي:

أولاً: ضعف آليات الحوكمة وإدارة المخاطر:

لقد اتسم تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات بالضعف وذلك للأسباب الآتية:

1. عدم الالتزام باليات الحوكمة: وفي هذا الجانب اشارت دراسة (Mardjono, 2005: 272). بان الانهيارات المالية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب عدم الالتزام بقواعد الحوكمة بصورة صحيحة.
2. ضعف الدور الرقابي لهيكل الملكية على فعالية آليات الحوكمة: وقد تمثلت نواحي الضعف في البعد الرقابي لهيكل الملكية في انخفاض مستوى أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة له، وفي هذا السياق كشفت دراسة (Erkens, 2009: 30) عن وجود اثر لتكوين وهيكل مجلس الإدارة في التسبب بالوقوع في أزمات مالية إذا كان لا يؤدي دوره كما هو مطلوب، كما فسر (Erkens, 2007: 740) سبب الضعف في نظام الحوكمة إلى الوظائف الإشرافية التي تقوم بها لجان التدقيق التي لم تحقق الأهداف المحددة لها.
3. القصور في إدارة المخاطر وهيكل الرقابة والحوافز: وفي هذا الإطار بينت دراسة (Demyank, 2008: 10) بان الدافع لحدوث الأزمة المالية هو الممارسات غير

Formatted: Space After: 0 pt

المنضبطة في الأسواق المالية الدولية، حيث تمثلت هذه الدراسات بالتوسع المفرط للمصارف الأمريكية المختصة في مجال العقار في منح القرض السكنية عالية المخاطر لأعداد متزايدة من ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة دون الاشتراط بان يكون للمقترض سجل مالي قوي بقصد الحصول على الأرباح، ويعود ذلك إلى عدم كفاءة إدارة المخاطر، حيث اتضح بان تقدير إدارة المخاطر كانت رديئة وان الحوافز غير مناسبة.

ثانيا: التوسع في تطبيق القيمة العادلة استنادا للحكم الشخصي:

بينت دراسة (Haldeman, 2006: 14) وجود اثر لاستخدام القيمة العادلة على التقارير المالية لشركة Enron، مما يشير إلى وجود غش وتضليل في المعلومات المالية وتأكد ذلك عند فحصها حيث أنها لم تعبر عن الأداء المالي الحقيقي للشركة كما وجهت الدراسة انتقادا إلى أداء المحاسبين لكونهم غير مؤهلين للحكم على القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات وهذا ما أكدت عليه دراسة (Benston, 2006: 484) بان بسبب أزمة شركة Enron يعود إلى تطبيقها محاسبة القيمة العادلة مما ترتب عليه عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في تقاريرها المالية.

Formatted: Space After: 0 pt

الأزمة المالية ومستقبل مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية:

أن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية لم تكن بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية إذ أن الأمر بات يتطلب تعاضم مسؤوليات الهيئات الرقابية الحكومية والدعوات إلى تطوير تنظيم حكومي مناسب لمهنة المحاسبة بهدف زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية التي تعتبر مرتكزا أساسيا لاتخاذ القرارات خاصة بعد تراجع الثقة فيها اثر حدوث الأزمات المالية العالمية المتلاحقة والتي ألحقت الضرر بالاقتصاد الدولي والإقليمي والمحلي بسبب ضعف الحاكمية فيه **لوا** **لوا** قصور **لوا** إساءة استخدام المبادئ المحاسبية (Ronen, 2006: 130)، وقد شملت تداعيات الأزمة المالية جميع قطاعات الاقتصاد بوجه عام إلا أن تداعياتها على القطاع المالي كانت أكثر عمقا، مما يشير إلى ان قاعدة المعلومات المحاسبية لهذا القطاع لم تتمكن من التنبؤ بالإحداث المالية المستقبلية الأمر الذي يثير الشك حول قدرة المعلومات المحاسبية الحالية في التنبؤ بخطر الإفلاس (Rezaee, 2009: 148).

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول بان أسباب انهيار الشركات والبنوك يرجع إلى عدم تطبيق آليات الحوكمة التي تركز على المبادئ المحاسبية والإفصاح والشفافية في إظهار البيانات والمعلومات المحاسبية الحقيقية عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية كما يشير واقع الأزمة إلى افتقار إدارات هذه الشركات إلى الممارسات المحاسبية السليمة ولجوءهم إلى الممارسات المحاسبية المضللة، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية عند إظهار المعلومات المحاسبية حول طبيعة الأوضاع المالية للشركات، مما يؤدي إلى ضعف قدرتها في توليد التدفقات النقدية التي تساعد في تحقيق القدرة الكسبية وتمكنها من الوفاء بالتزاماتها المستحقة تجاه الآخرين وبالتالي وصول هذه الشركات إلى الانهيار وهذا يعني ان

هنالك نقص في كمية ونوعية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، مما جعل هذه المعلومات قليلة المنفعة ولا تتسم بالخصائص النوعية وتحديد الملائمة والموثوقية ومن ثم عدم كفايتها للتنبؤ بالأحداث المالية المستقبلية وكذلك انخفاض مستوى جودتها لتكون أساساً صالحاً لترشيد عملية اتخاذ القرارات.

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

تمثل المعلومات المحاسبية أحد أهم مصادر المعلومات في المنشأة، وتعد أداة لرسم السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات مما يتطلب ضرورة إتباع أساليب ملائمة لمساعدة الأطراف المعنية في صنع القرارات (Susanto,2017: 3673) وعرفت بأنها تلك الخصائص الرئيسة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات وبناءً على ذلك فإن تحديد هذه الخصائص يعد حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي **أولاً** المفاهيم، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية (Oyebisi et al,2017: 206). ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية "هي ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخل ومن التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها" (Fitriati and Susanto,2017:505).

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

أولاً: الخصائص النوعية الأساسية وتتمثل بالعناصر الآتية:

- **الملائمة:** يشار لها بقدرة المعلومات المحاسبية على أحداث تغيير في القرارات المتخذة من قبل المستخدمين، ويكون للمعلومات المحاسبية القدرة على أحداث التغيير في اتجاه القرارات عندما يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة توكيدية (الجنابي وأحمد، 2017: 335).
- **التمثيل الصادق:** ويقصد به التطابق بين المعلومات وبين الظاهرة المراد كتابة التقرير عنها، ويعني بالصدق هنا تمثيل المضمون الحقيقي وليس الشكل فقط ومن مواصفات المعلومات الممثلة للظواهر بصدق هي الخل ومن التحيز، والتحرر من الأخطاء المادية، والاكتمال (الجنابي وأحمد، 2017: 337).

ثانياً: الخصائص النوعية الثانوية وتتمثل بالعناصر الآتية:

- **4) القابلية على المقارنة:** يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة البيانات المالية للمنشأة ومع مرور الوقت، من أجل تحديد الانحراف في الوضع المالي والأداء العام للمنشأة، (Cosmin,2015: 170).

Formatted: Normal, After: 0", Don't add space between paragraphs of the same style, Bulleted + Level: 1 + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

2) **القابلية على التحقق:** تعني ثبات النتيجة التي يتوصل إليها المدققون المستقلون على الرغم من اختلاف الأساليب التي تستخدم في فحص وتدقيق المعلومات والسجلات المحاسبية (كلبونة, 2016: 865).

3) **التوقيت الملائم:** من أهم خصائص المعلومات المحاسبية أن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب أقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر (النقيب, 2004: 249).

4) **القابلية على الفهم:** هي أنه يجب أن يكون بمقدور المستخدم فهمها بسهولة, غير أنه لا ينبغي استبعاد المعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة التي ينبغي إدراجها في البيانات المالية بسبب أهميتها في صنع القرار الاقتصادي على أساس أنها قد تكون صعبة الفهم من قبل بعض المستخدمين (Cosmin, 2015: 171).

• **الثبات:** وتعني الالتزام بسياسة الثبات والاتساق في تطبيق الطرق المحاسبية ما بين سنة وأخرى, ويعني أن يتم قياس عناصر القوائم المالية والتقارير المنتجة ضمن المبادئ نفسها من مدة لأخرى (الحياي, 2006: 134).

5

Formatted: Normal, Indent: Before: 0.25", Don't add space between paragraphs of the same style, No bullets or numbering

ثالثاً: الجانب الميداني للبحث

المحور الأول: إجراءات البحث الميدانية:

1. أداة البحث الميدانية:

لقد تم إعداد قائمة استبيان مقسمة إلى قسمين يتضمن القسم الأول المعلومات العامة ويتضمن القسم الثاني المعلومات الخاصة بالدراسة وعددها (30) عبارة, وقد روعي عند إعداد القائمة أن يتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بدرجات تتراوح ما بين (5 - 1) واعتمد أيضاً على هذا المقياس في اختبار الفرضيات, حيث ستكون الفرضية مقبولة عند نسبة أكبر من 60% وهي تساوي **أولاً** أكبر من (3) وعلية فإن الوسط الفرضي للبحث **موجب** مجموع الأوزان على عددها $(3=5/15)=5/(1+2+3+4+5)$ و**موجب** يمثل الوسط الفرضي للبحث, وعلية كلما زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة, أما إذا انخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة وكما في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول (1)

مقياس درجة الموافقة

الدلالة الإحصائية	الوزن النسبي	مستوى الأهمية %	درجة الموافقة
أوافق بشدة أولاً الأثر عال بشده	5	أكبر من 80%	أوافق بشدة
أوافق أولاً الأثر عال	4	70% - 80%	أوافق
محايد (متوسط)	3	50% - 69%	محايد
لا أوافق أولاً الأثر ضعيف	2	20% - 49%	لا أوافق
لا أوافق بشدة أولاً الأثر ضعيف جدا	1	أقل من 20%	لا أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثون

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد قام الباحثون باستخدام العديد من لأساليب الإحصائية المستخدمة من خلال برنامج SPSS لتحليل متغيرات الدراسة المستقلة (فرضيات الدراسة)، واختبارها وتحليل اتجاهات الفروق في أراء عينة الدراسة ومن هذه الأساليب Cronbach's Alpha: لقياس مدى ثبات قائمة الاستبيان حيث بلغ مستوى الثبات 90.7%، والوسط الحسابي والانحراف المعياري: لقياس واستطلاع اتجاهات عينة الدراسة تجاه العبارات التي وردت في الاستبيان والوصول إلى مستوى **أول** درجة التطبيق، One-Sample Statistics: لقياس مدى وجود دلالة إحصائية للفرق بين الوسط الحسابي للفرضيات (متغيرات الدراسة) ومتوسط القياس، و One-Sample Test: لقياس ما إذا كان هناك فروق (بين عينتين) في أراء عينة الدراسة من خلال خصائصها بشأن فرضيات **أول** متغيرات الدراسة، و T-Test: لقياس اتجاهات الفروق في أراء عينة البحث في ضوء خصائصها لصالح أي فئة **أول** تخصص **أول** مؤهل **أول** الخبرة العملية.

Formatted: Space After: 0 pt

المحور الثاني: عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات**1. خصائص عينة البحث:**

فيما يأتي عرض للخصائص الديموغرافية لعينة البحث وفقاً للاستبيان وكما موضحة بالجدول (2)

جدول (2) الخصائص الديموغرافية لعينة البحث

التخصص العلمي	التكرار	النسبة %	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
محاسبة	55	46	دون البكالوريوس	12	10
مالية ومصرفية	31	26	بكالوريوس	50	42
إدارة أعمال	11	9	ماجستير	23	19
اقتصاد	7	6	دكتوراه	21	17
تخصصات مختلفة	16	13	شهادة مهنية	14	12
المجموع	120	100	المجموع	120	100
سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %	المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة %
5 سنوات فأقل	12	10	محاسب	16	13
6-10 سنوات	15	13	مدقق داخلي	25	21
11-15 سنة	17	14	رئيس قسم محاسبة	3	2
16-20 سنة	42	35	مدقق خارجي	63	53
21 سنة فأكثر	34	28	أستاذ جامعي	13	11
المجموع	120	100	المجموع	120	100

المصدر: إعداد الباحثون

4. أ. يتبين من النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) أن أعلى نسبة تخصص علمي بلغت (46 %) وهي لتخصص المحاسبة ثم جاء تخصص العلوم المالية والمصرفية ونسبة

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1. + Start at: 1 + Alignment: Center + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

بلغت (26%)، بعدها جاء تخصص إدارة الأعمال ونسبة (9%)، ثم تخصص الاقتصاد ونسبة بلغت (6%)، فيما شكل ما نسبته (13%) من حملة الشهادات من تخصصات مختلفة. وهذا يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة مؤهلون للعمل في المجال المحاسبي والمالي.

1.ب. كذلك يبين الجدول رقم (2) أن نسبة (42%) من أفراد عينة الدراسة هم من الحاصلين على درجة البكالوريوس، وبلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير (19%)، كما بلغت نسبة حملة درجة الدكتوراه (17%) من إجمالي حجم العينة، فيما بلغت نسبة حملة الشهادات المهنية (10%) من إجمالي حجم العينة، فيما بلغت نسبة حملة الدرجات العلمية دون بكالوريوس (10%). وهنا نلاحظ ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى أفراد عينة الدراسة بسبب زيادة الاهتمام بالتعليم في العراق.

1.ت. كما يظهر الجدول المذكور أن المدقق الخارجي هم الأكثر من بين أفراد عينة الدراسة، ونسبة بلغت (53%) من إجمالي حجم العينة. ثم جاء بعد ذلك المدققون الداخليون والمحاسبون ونسبة بلغت (21%)، (13%) على التوالي، ثم مسمى أستاذ جامعي ونسبة بلغت (11%)، وأخيراً جاء مسمى رئيس قسم محاسبة إذ شكل ما نسبته (2%) من إجمالي أفراد العينة. ويلاحظ من خلال مقارنة المسميات الوظيفية تفوق عدد المدققون على بقية التخصصات.

ث. ويتضح أيضاً من الجدول رقم (2) أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة يتركزون في فئة الخبرة (16-20 سنة) حيث شكلت هذه النسبة (35%) من إجمالي أفراد العينة، ثم الفئة التكرارية (21 سنة فأكثر) وشكلت ما نسبته (28%)، ثم الفئة (11-15 سنة) إذ شكلت ما نسبته (14%)، تليها الفئة (6-10 سنوات) التي شكلت نسبته (13%)، وأخيراً الفئة التكرارية (5 سنوات فأقل) التي شكلت نسبته (10%) وهذا مؤشر على أن خبرة أفراد عينة الدراسة جيدة وكافية للقيام بالأعمال الموكولة إليهم. إذ تمنحهم ميزة ايجابية إضافية تمكنهم من التعامل مع الأمور المحاسبية الخاصة بعملهم بطريقة مهنية كبيرة.

هذا وتشير الخصائص المذكورة آنفاً إلى قدرة أفراد عينة الدراسة على فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها.

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	عدم أدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة بقصد تحسين نسب السيولة.	4, 57	0, 49	3
2	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية وأتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض ضمن قائمة الدخل بدلاً من إظهاره ضمن حقوق المساهمين	4, 64	0, 48	2
3	عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة	4, 44	0, 49	7

Formatted: Normal, Indent: Before: -0", Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted Table

			مخصص الديون المشكوك فيها وعدم الكشف عن الأرصد الموقوفة.
4	0, 50	4, 47	المبالغة في تقييم بنود الموجودات غير الملموسة مثل العلاقة التجارية التي تنشأ عند الدمج.
5	0, 50	4, 52	يتم التلاعب بالاستثمارات المتداولة من خلال التلاعب بأسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية.
6	0, 47	4, 65	تضمين المخزون ببضاعة راكدة ومتقادمة بالإضافة إلى التلاعب في أسعار التقييم
7	0, 49	4, 56	أثبتت موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها مثل أثبات الإيراد المتوقع تحصيله من دعوى قضائية على زبون قبل الحكم عليه.
	0, 33	4, 55	الوسط الحسابي العام

هذا وتشير الخصائص المذكورة أنفاً إلى قدرة أفراد عينة الدراسة على فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها.

4.2. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

1.4

الفرضية الأولى: لتحديد فيما إذا كان استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في قائمة المركز المالي يؤدي إلى نشوء الأزمة المالية، فقد تم تضمين قائمة الاستبيان (7) عبارات حول ذلك، وقد بين التحليل النتائج التي يمكن توضيحها في الجدول (3) الآتي:

جدول (3)

استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في قائمة المركز المالي يؤدي إلى نشوء الأزمة المالية

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة بقصد تحسين نسب السيولة.	4, 57	0, 49	3
2	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية وأتباع طريقة إعادة التقييم وإظهار الفائض ضمن قائمة الدخل بدلاً من إظهاره ضمن حقوق المساهمين	4, 64	0, 48	2
3	عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها وعدم الكشف عن الأرصد الموقوفة.	4, 44	0, 49	7
4	المبالغة في تقييم بنود الموجودات غير الملموسة مثل	4, 47	0, 50	6

Formatted: Normal, After: 0", Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0" + Indent at: 0.25"

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

			العلاقة التجارية التي تنشأ عند الدمج.	
5	0, 50	4, 52	يتم التلاعب بالاستثمارات المتداولة من خلال التلاعب بأسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية.	
6	0, 47	4, 65	تضمن المخزون ببضاعة راكدة ومتقدمة بالإضافة إلى التلاعب في أسعار التقييم	
7	0, 49	4, 56	أثبتت موجودات محتملة قبل تأكد شروط تحققها مثل إثبات الإيراد المتوقع تحصيله من دعوى قضائية على زبون قبل الحكم عليه.	
	0, 33	4, 55	الوسط الحسابي العام	

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على الحاسبة

Formatted: Font: Bold, Complex Script Font: Arial, Bold

يتضح من الجدول (3) السابق ان الوسط الحسابي لإجابات عينة البحث على الأسئلة تراوح بين (4, 44 - 4, 65)، وان الوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقرات بلغ (4, 55) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) ويقع ضمن الفئة (70%-80%) وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في البحث، وهذا يؤشر إلى أن أفراد العينة يؤيدون وبدرجة مرتفعة أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في قائمة المركز المالي يؤدي إلى ظهور الأزمة المالية، حيث كانت أعلى درجة تأثير تعود للسؤال رقم (6)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4, 65) والذي يقيس أثر تضمين المخزون ببضاعة راكدة ومتقدمة بالإضافة إلى التلاعب في أسعار التقييم، في حين نجد أن أدنى عامل تأثير يعود للسؤال رقم (3)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4, 44) والذي يقيس عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها وعدم الكشف عن الأرصدة الموقوفة. وفي جميع الأحوال كان مستوى التأثير لكافة فقرات هذه المجموعة أكبر من (60%) وبانحراف معياري (0, 33) كما يتضح من الجدول رقم (3) مما يعني أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة البحث وإنسجامها وعدم تشتتها نظراً لأن الانحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي. ويؤكد على ما تقدم نتائج اختبار الفرضية الأولى للبحث باستخدام One-Sample Test، حيث تشير نتائج نتيجة اختبار الفرضية إلى قبول الفرضية الأولى حيث أن T المحسوبة < T الجدولية، وذلك كما يتضح من الجدول (4) التالي:

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تضمن الربح التشغيلي مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية لوا بنود غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود.	4, 78	0, 41	2
2	إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع ميسرة مقارنة بشروط البيع الأخرى.	4, 62	0, 48	5
3	استخدام معدلات اندثار للموجودات الثابتة أقل من معدلات الاندثار المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة وتعليمات الاندثار رقم (11) لسنة	4, 44	0, 49	7

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

مجلة العلوم الإدارية العراقية..... مجلة فصلية متخصصة محكمة

			1988.	
4	0, 48	4, 63	إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام بهدف إلغاؤها في بداية العام التالي.	4
3	0, 47	4, 67	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري للعام الحالي بدلاً من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة باعتباره من أرباح سنوات سابقة.	5
6	0, 65	4, 52	تسجيل البضاعة برسم الأمانة المرسله للوكلاء كمبيعات.	6
8	0, 47	4, 34	رسملة مصاريف إيرادية دون أن تنطبق عليها شروط الرسملة	7
1	0, 30	4, 89	تأجيل أو تأجيل الاعتراف بالمصروف أو الإيراد عندما لا تكون أرباح المدة الحالية متوافقة مع الأرباح المستهدفة.	8
	0, 28	4, 61	الوسط الحسابي العام	

جدول (4)

يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى للبحث

Sig	df	T الجدولية	T المحسوبة
0.000	137	1, 98	67, 54

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على الحاسبة

الفرضية الثانية: لتحديد فيما إذا كان استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في قائمة الدخل يؤدي إلى نشوء الأزمة المالية، فقد تم تضمين قائمة الاستبيان (8) عبارات حول ذلك، وقد بين التحليل النتائج التي يمكن توضيحها في الجدول (5) الآتي:

جدول (5)

استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في قائمة قائمة الدخل يؤدي إلى نشوء الأزمة المالية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة	ت
2	0, 41	4, 78	تضمين الربح التشغيلي مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود.	1
5	0, 48	4, 62	إجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع ميسرة مقارنة بشروط البيع الأخرى.	2
7	0, 49	4, 44	استخدام معدلات اندثار للموجودات الثابتة أقل من معدلات الاندثار المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة وتعليمات الاندثار رقم (11) لسنة 1988.	3

4	0, 48	4, 63	إجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام بهدف إلغاؤها في بداية العام التالي.
5	0, 47	4, 67	إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح الجاري للعام الحالي بدلاً من إظهاره ضمن الأرباح المحتجزة باعتباره من أرباح سنوات سابقة.
6	0, 65	4, 52	تسجيل البضاعة برسم الأمانة المرسلة للوكلاء كمبيعات.
7	0, 47	4, 34	رسملة مصاريف إيرادية دون أن تنطبق عليها شروط الرسملة
8	0, 30	4, 89	تأجيل <u>أو</u> تعجيل الاعتراف بالمصروف <u>أو</u> الإيراد عندما لا تكون أرباح المدة الحالية متوافقة مع الأرباح المستهدفة.
	0, 28	4, 61	الوسط الحسابي العام

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على الحاسبة

يتضح من الجدول (5) السابق ان الوسط الحسابي لإجابات عينة البحث على الأسئلة تراوح بين (4, 34 - 4, 89)، وان الوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقرات بلغ (4, 61) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) ويقع ضمن الفئة (70%-80%) وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في البحث، وهذا يؤشر إلى أن أفراد العينة يؤيدون وبدرجة مرتفعة استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في قائمة قائمة الدخل يؤدي إلى ظهور الأزمة المالية، حيث كانت أعلى درجة تأثير تعود للسؤال رقم (8)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4, 89) والذي يقيس تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالمصروف أو الإيراد عندما لا تكون أرباح المدة الحالية متوافقة مع الأرباح المستهدفة، في حين نجد أن أدنى عامل تأثير يعود للسؤال رقم (3)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4, 44) والذي يقيس استخدام معدلات اندثار للموجودات الثابتة أقل من معدلات الاندثار المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة وتعليمات الاندثار رقم (11) لسنة 1988. وفي جميع الأحوال كان مستوى التأثير لكافة فقرات هذه المجموعة أكبر من (60%) وبانحراف معياري (0, 28) كما يتضح من الجدول رقم (5) مما يعني أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة البحث وإنسجامها وعدم تشتتها نظراً لأن الانحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي.

ويؤكد على ما تقدم نتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث باستخدام One-Sample Test، حيث تشير نتائج نتيجة اختبار الفرضية إلى قبول الفرضية الثانية حيث أن $T < T_{\text{المحسوبة}}$ الجدولية، وذلك كما يتضح من الجدول (6) الآتي:

جدول (6)

يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث

T المحسوبة	T الجدولية	df	Sig
67, 52	1, 98	137	0.000

الفرضية الثالثة: لتحديد فيما إذا كان استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في قائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى نشوء الأزمة المالية، فقد تم تضمين قائمة الاستبيان (5) عبارات حول ذلك، وقد بين التحليل النتائج التي يمكن توضيحها في الجدول (7) الآتي:

جدول (7)

استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في قائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى نشوء الأزمة المالية

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب الضريبي.	4, 98	0, 02	2
2	دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وإبعادها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية.	4, 76	0, 42	4
3	التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك بإزالة البنود الغير متكررة.	4, 48	0, 51	5
4	تصنيف النفقات الاستثمارية <u>لـ</u> <u>أو</u> نفقات التمويل باعتبارها نفقات التشغيلية.	4, 99	0, 01	1
5	عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.	4, 81	0, 39	3
	الوسط الحسابي العام	4, 81	0, 14	

Formatted: Space After: 0 pt

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على الحاسبة

يتضح من الجدول (7) السابق ان الوسط الحسابي لإجابات عينة البحث على الأسئلة تراوح بين (4, 99 - 4, 48)، وان الوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقرات بلغ (4, 81) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) ويقع ضمن الفئة (70%-80%) وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في البحث، وهذا يؤشر إلى ان افراد العينة يؤيدون وبدرجة مرتفعة استخدام الممارسات المحاسبية المضللة في قائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى ظهور الأزمة المالية، حيث كانت أعلى درجة تأثير تعود للسؤال رقم (4)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4, 99) والذي يقيس تصنيف النفقات الاستثمارية لـ أو نفقات التمويل باعتبارها نفقات التشغيلية، في حين نجد أن أدنى عامل تأثير يعود للسؤال رقم (3)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4, 48) والذي يقيس التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك بإزالة البنود الغير متكررة. وفي جميع الأحوال كان مستوى التأثير لكافة فقرات هذه المجموعة أكبر من (60%) وبانحراف معياري (0, 14) كما يتضح من الجدول رقم (7) مما يعني أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة البحث وانسجامها وعدم تشتتها نظراً لأن الانحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي. ويؤكد على ما تقدم نتائج اختبار الفرضية الثالثة للبحث باستخدام One-Sample Test، حيث تشير نتائج نتيجة اختبار الفرضية إلى قبول الفرضية الثالثة حيث أن T المحسوبة < T الجدولية، وذلك كما يتضح من الجدول (8) الآتي:

جدول (8)

بوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة للبحث

T المحسوبة	T الجدولية	df	Sig
144, 49	1, 98	137	0.000

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على الحاسبة

الفرضية الرابعة: لتحديد فيما إذا كان استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤثر على جودة الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وبالتالي يؤدي إلى فقدان مصداقية المعلومات

Formatted: Space After: 0 pt

المحاسبية الواردة في القوائم المالية، فقد تم تضمين قائمة الاستبيان (4) عبارات حول ذلك، وقد بين التحليل النتائج التي يمكن توضيحها في الجدول (9) التالي:

جدول (9)

استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤثر بشكل سلبي على جودة الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	ينتج عن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة إيصال معلومات غير ملائمة لمتخذي القرار	4, 42	0, 49	3
2	أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤدي إلى عدم توفير معلومات محاسبية يمكن استخدامها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، <u>أو</u> في مساعدة المستخدمين من تأكيد <u>أو</u> تغيير تقديراتهم السابقة	4, 41	0, 49	4
3	أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤدي إلى عدم إنتاج وتقديم معلومات محاسبية أكثر اكتمالا وخالية من التحيز والخطأ إلى حد كبير.	4, 46	0, 50	2
4	أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤدي إلى عدم تقديم معلومات محاسبية متماثلة لجميع المستخدمين وبالتالي تؤدي إلى تفضيل مصلحة مجموعة معينة على أخرى من المستخدمين.	4, 60	0, 48	1
	الوسط الحسابي العام	4, 46	0, 40	

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على الحاسبة

يتضح من الجدول (9) السابق أن الوسط الحسابي لإجابات عينة البحث على الأسئلة تراوح بين (4, 41 - 4, 60)، وأن الوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقرات بلغ (4, 46) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) ويقع ضمن الفئة (70%-80%) وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في البحث، وهذا يؤشر إلى أن أفراد العينة يؤيدون وبدرجة مرتفعة استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤثر بشكل سلبي على جودة الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وبالتالي يؤدي إلى فقدان مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، حيث كانت أعلى درجة تأثير تعود للسؤال رقم (4)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4, 60) والذي يقيس أثر استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤدي إلى عدم تقديم معلومات محاسبية متماثلة لجميع المستخدمين وبالتالي تؤدي إلى تفضيل مصلحة مجموعة معينة على أخرى من المستخدمين، في حين نجد أن أدنى عامل تأثير يعود للسؤال رقم (2)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4, 41) والذي يقيس استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤدي إلى عدم توفير معلومات محاسبية يمكن استخدامها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أو في مساعدة المستخدمين من تأكيد أو تغيير تقديراتهم السابقة. وفي جميع الأحوال كان مستوى التأثير لكافة فقرات هذه المجموعة أكبر من (60%) وانحراف معياري (0, 40) كما يتضح من الجدول رقم (9) مما يعني أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة البحث وإنسجامها وعدم تشتتها نظراً لأن الانحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي.

Formatted: Space After: 0 pt

ويؤكد على ما تقدم نتائج اختبار الفرضية الرابعة للدراسة باستخدام One-Sample Test، حيث تشير نتائج نتيجة اختبار الفرضية إلى قبول الفرضية الرابعة حيث أن $T < T_{\text{المحسوبة}}$ الجدولية، وذلك كما يتضح من الجدول (10) التالي: جدول (10)
يوضح نتائج اختبار الفرضية الرابعة للبحث

T المحسوبة	T الجدولية	Df	Sig
42, 84	1, 98	137	0.000

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على الحاسبة

الفرضية الخامسة: لتحديد فيما إذا كان أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤثر على جودة الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية وبالتالي يؤدي إلى فقدان مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، فقد تم تضمين قائمة الاستبيان (6) عبارات حول ذلك، وقد بين التحليل النتائج التي يمكن توضيحها في الجدول (11) الآتي:

جدول (11)

استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤثر بشكل سلبي على جودة الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

ت	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤدي إلى عدم تقديم معلومات محاسبية أكثر قابلية للمقارنة.	4, 65	0, 93	1
2	أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة لا يجعل	4, 48	0, 89	3

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

			المعلومات المحاسبية أكثر اتساقاً وذلك من بسبب عدم إعدادها بالطريقة نفسها في كل فترة مالية
3	4, 47	0, 55	4
4	4, 29	0, 45	5
5	4, 13	0, 68	6
6	4, 52	0, 65	2
	4, 42	0, 43	

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على الحاسبة

يتضح من الجدول (11) السابق ان الوسط الحسابي لإجابات عينة البحث على الأسئلة تراوح بين (4, 13 - 4, 65)، وان الوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقرات بلغ (4, 42) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) ويقع ضمن الفئة (70%-80%) وهو المستوى الافتراضي المحدد مسبقاً في البحث، وهذا يوضح إلى ان افراد العينة يؤيدون وبدرجة مرتفعة أن استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤثر بشكل سلبي على جودة الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، حيث كانت أعلى درجة تأثير تعود للسؤال رقم (1)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4, 48) والذي يقيس أثر استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤدي إلى عدم تقديم معلومات محاسبية أكثر قابلية للمقارنة، في حين نجد أن أدنى عامل تأثير يعود للسؤال رقم (5)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4, 13) والذي يقيس استخدام الممارسات المحاسبية المضللة يؤدي إلى تأخر وصول المعلومات إلى المستخدمين بفقدانها صفة الملائمة في عملية اتخاذ القرار. وفي جميع الأحوال كان مستوى التأثير لكافة فقرات هذه المجموعة أكبر من (60%) وبانحراف معياري (0, 43) كما يتضح من الجدول رقم (11) مما يعني أن هناك توافق في إجابات أفراد عينة البحث وإنسجامها وعدم تشتتها نظراً لأن الانحراف المعياري جاء أقل من نصف الوسط الحسابي.

ويؤكد على ما تقدم نتائج اختبار الفرضية الأولى للدراسة باستخدام One-Sample Test، حيث تشير نتائج نتيجة اختبار الفرضية إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة حيث أن $T < T_{جدولية}$ ، وذلك كما يتضح من الجدول (12) التالي:

جدول (12)

يوضح نتائج اختبار الفرضية الخامسة للبحث

Sig	Df	T الجدولية	T المحسوبة
0.000	137	1, 98	38, 82

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على الحاسبة

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Font: 12 pt, Complex Script Font: Arial, 12 pt

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

يمكن تحديد أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثون بما يأتي:

1. أن الممارسات المحاسبية المضللة بأنواعها ساهمت في نشوء الأزمات المالية العالمية من خلال تضليل المستثمرين والآخرين من أصحاب المصلحة بالتلاعب في القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية) مما يفقدهم بمصادقية وملائمة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية.
2. تعد الممارسات المحاسبية المضللة سياسة متبعة من قبل الإدارة يتم من خلالها التدخل المتعمد في عملية القياس والإفصاح المحاسبي للتأثير في الأرقام المالية المعلنة، لتحقيق أهداف الإدارة وبالشكل الذي يؤدي إلى تكوين انطباع مختلف عن الأداء الحقيقي للشركة لدى مستخدمي القوائم المالية.
3. هناك مجموعة من الدوافع والمحفزات التي تشجع الإدارة على إتباع الممارسات المحاسبية المضللة بعضها دوافع ذاتية تتعلق بمصلحة الإدارة بشكل خاص مثل زيادة الحوافز والمكافآت الإدارية والحفاظ على المناصب الإدارية، والبعض الآخر خارجية مثل التأثير على أسعار الأسهم والتكاليف السياسية.
4. أن فقدان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية نتيجة لإتباع الممارسات المحاسبية المضللة والتي تؤدي إلى الأزمة المالية ناتج عن عدم الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات والاكتفاء فقط بالشكل القانوني.
5. تشير نتائج التحليل الإحصائي للبحث أن أكثر الممارسات المحاسبية المضللة في القوائم المالية تتركز في قائمة التدفق النقدي، إذ بلغ الوسط الحسابي (81، 4) وانحراف معياري (14، 0) بينما احتلت قائمة الدخل المرتبة الثانية في تلك الممارسات بوسط حسابي (61، 4) وانحراف معياري (28، 0)، أما قائمة المركز المالي فقد كانت بالمرتبة الثالثة بوسط حسابي (55، 4) وانحراف معياري (33، 0).
6. أوضحت نتائج الاختبارات الإحصائية التي أجريت على العينة أن أكثر الممارسات المحاسبية المضللة المستخدمة في قائمة التدفق النقدي تتركز في تصنيف النفقات الاستثمارية والتمويلية باعتبارها نفقات التشغيلية بوسط حسابي (99، 4) وانحراف معياري (01، 0)، في حين كانت في قائمة الدخل تتركز في تأجيل **لواو** تعجيل الاعتراف بالمصروف **لواو** الإيراد عندما لا تكون أرباح المدة الحالية متوافقة مع الأرباح المستهدفة بوسط حسابي (89، 4) وانحراف معياري (30، 0) أما في قائمة المركز المالي فكانت تتركز على تضمين المخزون ببضاعة راکدة ومتقادمة والتلاعب في أسعار التقييم بوسط حسابي (65، 4) وانحراف معياري (47، 0).
7. أثبتت نتائج التحليل وجود تأثير سلبي للممارسات المحاسبية المضللة على جودة المعلومات المحاسبية إذ أن التأثير الأكبر كان على الخصائص النوعية الأساسية إذ بلغ الوسط الحسابي (46، 4) وانحراف معياري (40، 0) ويأتي بالمرتبة الثانية على

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

الخصائص النوعية الثانوية إذ بلغ الوسط الحسابي (4,42) وبانحراف معياري (0,43).

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التطرق لها، يمكن تلخيص أهم التوصيات التي يعتقد الباحثون أنها ضرورية ويمكن الاستفادة منها في المجالات المختلفة المرتبطة بموضوع البحث، وعلى النحو ونحو الآتي:-

1. ضرورة اهتمام واضعي المعايير بالإبعاد السلوكية لعملية القياس والإبلاغ المالي، وعدم جعل الاهتمام محصوراً بالجانب الفني (التكنيكي) للعمل المحاسبي بل ينبغي أن يمتد هذا الاهتمام إلى الجوانب السلوكية لما لها من تأثير على دقة المعلومات المحاسبية المعلنة في القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها.

2. تعزيز دور التدقيق الداخلي والخارجي في الوحدات الاقتصادية واثبات استقلاليتها وحياديتها في تطبيق القوانين والمعايير المحاسبية والتدقيقية، والعمل على مراجعة ومتابعة السياسات المرسومة وتقويمها، لاكتشاف نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

3. ضرورة توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص بآثار وانعكاسات الممارسات المحاسبية المضللة على قراراتهم، ولا يتأتى ذلك إلا بتكاتف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة في سوق العراق للأوراق المالية، وأجهزة التدقيق، والأكاديميين، والجامعات والمعاهد المتخصصة من خلال إقامة مؤتمرات وندوات لتوعية مستخدمي التقارير المالية بتلك الممارسات وأثرها في نشوء الأزمات المالية العالمية.

4. ضرورة اهتمام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بالإبعاد السلوكية والأخلاقية لعملية القياس والإبلاغ المالي وعدم جعل الاهتمام محصوراً بالجانب الفني للعمل المحاسبي، بل ينبغي أن يمتد هذا الاهتمام إلى الجوانب الأخلاقية لما لها من تأثير في دقة المعلومات المحاسبية المعلنة في القوائم المالية.

5. ضرورة إدخال منهج للأخلاق المحاسبية في خطط المناهج الدراسية بأقسام المحاسبة في الجامعات العراقية، حتى يتم زرع السلوك المهني الراقي كركيزة لمزاولة المهنة، وتأهيل كوادر لديها القدرة على التعامل مع الممارسات المحاسبية المضللة التي ساهمت في نشوء الأزمات المالية العالمية وفقدان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية الصادرة عن الوحدات الاقتصادية نتيجة لاستخدام تلك الممارسات.

6. ضرورة التأكيد على بذل العناية المهنية المعقولة من قبل مراقبي الحسابات عند تدقيق البيانات المالية وإبداء الرأي المهني المستقل، بمستوى يرضى كافة الأطراف التي لها علاقة بالقوائم المالية المنشورة، وذلك من خلال الالتزام بمعايير التدقيق.

أولاً: المصادر العربية:

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

2. الجنابي، عامر محمد وأحمد، صهباء عبد القادر، تأثير تقييم الأصول البيولوجية في الشركات الزراعية على وفق مدخل القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 53، 2017.
3. الحجايا، أكرم صباح، "علاقة دوافع السوق المالية والاحتياجات الانتمائية للشركة بممارساتها لإدارة الأرباح"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2009.
4. حرب، أيمن صالح، "تأثير أخلاقيات مهنة المحاسبة في قرارات إدارة الدخل على شركات التأمين الأردنية"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2007.
5. حمادة، رشا، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، 2010.
6. الحياي، صدام محمد وحسين، سطم صالح والكسب، علي إبراهيم، أثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2006، 3.
7. الداعور، جبر إبراهيم، محمد نواف عابد، "أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009.
8. الزيادات، علي، والخرايشة، فارس، "أثر الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية: حالة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الأردني"، بحث منشور، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يناير 2013.
9. العبيدي، صبيحة برزان، "دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
10. غنيمي، سامي محمد أحمد، "إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال - دراسة اختبارية"، بحث منشور، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير 2011.
11. كلبونة، أحمد يوسف، أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 43، العدد 2016.
12. النقيب، كمال عبد العزيز، تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 47، 2004.
13. النقيب، إسماعيل محمد، وحمد محمد معتصم إبراهيم، "بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية"، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول، يناير 2015.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Benston George J، "Fair-value accounting: A cautionary, tale from Enron", Journal of Accounting and Public Policy 2006.
2. Cosmin, C، "Accounting Information System - Qualitative Characteristics And The Importance Of Accounting Information At Trade

Formatted: Normal, After: 0", Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Normal, Justified, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0" + Indent at: 0.25"

- Entities, Annals Of The Constantine Brancusi", University Of TârguJiu, Economy Series, Vol.2, 2015.
- 1-3.** Demyank, Y., Hemert, "Understanding the Subprime Mortgage Crisis", Federal Reserve Bank of St. Louis, USA. 2008.
- 1-4.** Erkens D.M. Hung & P. Matos " Coporate Governance in Recent Financial Crisis: Evidence from Financial Institutions Worlwide", Working Paper, April, 2009.
- 1-5.** Fitriati, A. And Susanto, A, " The Accounting Information System Quality Improvement Through Internal Control And Top Management Support Effectiveness", Journal Of Theoretical And Applied Information Technology, Vol.95, No. 19, 2010.
- 1-6.** Hendriksen, E.S. and Breda, M.F. "Accounting Theory, Fifth Edition, Chicago, Irwin. Inc, 1992.
- 1-7.** Jickling, Bob, and Arjen EJ Wals "Globalization and environmental education: Looking beyond sustainable development." Journal of Curriculum Studies. Journal Volume No. 20. 2008.
- 1-8.** Jackson, S. B., and Pitman, M. K., "Auditors and Earnings nanagment", the CPA Journal, December, 2007.
- 1-9.** Khanchel, Imen "Coporate Governance Measurement and determinat analysis: Managarial Auditing Journal. Vol. 22. No.8. 2007.
- 1-10.** Mardjono, A " A Tell of coporate Governance: lesson Why Firms Fails, Managerial Auditing Journal. Vol. 20. No. 4. 2005.
- 1-11.** Merchant, K.A., and Rockness, J, " The ethics of managing earnings: an empirical investigation", Journal of Accounting public policy, vol.32, 1994.
- 1-12.** Mishkin Frederic S. & Eakins, Stanley G, Financial Market Wesley Longman Inc. 3rd, ed, U.S.A. 2009.
- 1-13.** Oyeibisi, O.; Olubukola, U.; Olugbenga, J. And David, A " Mandatory Ifrs Adoption And Accounting Quality Of Nigerian Banks, International Journal Of Social Science And Economic Research, Vol.2, 2017.
- 1-14.** Rezaee, Z. "Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing", Managerial Auditing Journal. Vo.19. No.1. 2009.
- 1-15.** Ronen, Joshua " Approach corporate governance reform: Financial Statements insurance", Journal of Engineering and Technology Management. Vo. 23. No. 1-2. 2006.
- 1-16.** Ronser, R., "Earnings Manipulation In Failing Firms Contemporary", Accounting Research, Vol.20, No.2, 2003.
- 1-17.** Rabin CE "Determinates of Auditors Attitudes Towards Creative Accounting, University of the Witwatersss. available in www.soa.wits.ac.za 2004.

1-18. Schipper, K., " Commentary on Earnings Management", Accounting Horizons, Vol.3, No. 4, 1989.

Susanto. And Fitriati, A The Accounting Information System Quality Improvement Through Internal Control And Top Management Support Effectiveness", Journal Of Theoretical And Applied Information Technology, Vol.95, No. 19 2010.